

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة ٦ لو أقام الحاكم الحد بالقتل فظهر بعد ذلك فسق الشاهدين أو الشهود كانت الدية في بيت المال، ولا يضمنها الحاكم ولا عاقلته، و لو أنفذ الحاكم إلى حامل لإقامة الحد عليها أو ذكرت بما يوجب الحد فأحضرها للتحقيق فخافت فسقط حملها فالأقوى أن دية الجنين على بيت المال في المساه فرعان:

الاول ظهور فسق الشهود بعد القتل قال الشيخ في المبسوط:
إذا أقام الحد عليه بشاهدين فمات و بان أنهما عبدان أو كافران أو فاسقان ، فالضمان على الحاكم، لأن عليه البحث عن حال الشهود، فإذا لم يفعل فقد فرط فعليه الضمان، و أين يضمن؟ على ما مضى، لأنه من خطائه، عندنا في بيت المال و قال قوم على عاقلته.(مبسوط ٨ص ٦٤)
فالمصنف افتى بعدم ضمان الحاكم و وجوب الدية و الشيخ ذهب الى ضمان الحاكم لكنه قتل خطأ فمن بيت المال لموثقه ابي مريم الانصارى:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّ مَا أَخْطَأَتْ بِهِ الْقُضَاءُ فِي دَمٍ أَوْ قَطَعَ فَعَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ (وسائل ٢٩ص ١٤٧)

هذا و المساله تحتاج الى شيء من التفصيل

اولا من ناحيه الحاكم فانه مع القصور كذلك و اما مع التقصير في التحقيق فهل الدية كذلك في بيت المال او عليه فنقول ان كان المراد من قوله عليه السلام في الموثقه اخطات مطلق خطائه عمدا كان او سهوا فلاديه عليه بل من بيت المال و اما ان كان المراد الخطاء بمعنى ما وقع قصورا فالديه عليه

و لعل ما رام اليه الشيخ من الضمان و الاداء من بيت المال مع تقصيره لانه استفاد من الروايه اطلاق الخطاء و هذا مشكل

لا يقال المساله في الحاكم و هو معصوم فلامعنى للتقصير فانه يقال بل الكلام في المنصوب من المعصوم لا نفسه فان الكلام في تكليف المعصوم من فضول الكلام

و ثانيا من جانب الديه فانها تجب اذا ظهر الخطاء فى القتل و عدم استحقاق المقتول للحد او لم يثبت الحال و اما اذا ظهر كونه مستحقا للقتل باى دليل فلامعنى للديه لانه قتله الحد نعم اذا قلنا بان الشهاده لها موضوعيه فى اثبات الحد كما فى الزنا مثلا فللحكم وجه

و ثالثا من ناحيه الشهود و انهم اما لايمكن الوصول اليهم او يمكن ففى الاول يجب احضارهم فان بقوا على شهادتهم و اصرروا عليه فالديه على بيت المال و اما اذا رجعوا عن شهادتهم و علم انهم شهود زور فيقتلون ان كان المقتول غير مستحق للقتل و يعزرون ان كان المقتول مستحقا للقتل

و اما الفرع الثانى قال الشيخ فى المبسوط:

إذا ذكرت عند الإمام امرأة فأرسل إليها فأسقطت أى أجهضت ما فى بطنها فرعا منه ، فخرج الجنين ميتا فعلى الامام الضمان، لما روى من قصة المجهضة و أين يكون على ما مضى (مبسوط ٨ص ٦٤)

و المساله كسابقه تحتاج الى شىء من التفصيل حيث ان القاضى اذا علم بالحمل و انه تخاف و فى معرض السقط فمع ذلك اقدم على الاحضار فالقول بعدم الديه منوط بكون المراد من قوله ما اخطات الاعم من الخطاء المحض اى القصورى و الخطاء التقصيرى و الا فمع التقصير فهو الضامن و عليه الديه و الكلام فيه ما مر فى الفرع الاول

و اما مع عدم التقصير فالدليل ما مر من عمل الحاكم بما عليه من التكليف فلاشىء عليه نعم للجنين ديه لان اسقاطها ليس من الحد فمقتضى عموم ما اخطات كون الديه من بيت المال كما افتى المصنف فى الفرع الاول و اما الترديد من المصنف و قوله الاقوى فلعله لما ورد من كون الديه على الحاكم يؤديها او العاقله على اختلاف الروايات فاما الاول فموثقه يعقوب بن سالم:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْعَاصِمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أُسْبَاطَ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَتْ امْرَأَةٌ تُؤْتَى فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ فَبَعَثَ إِلَيْهَا فَرَوَعَهَا وَ أَمَرَ أَنْ يُجَاءَ بِهَا إِلَيْهِ فَفَزَعَتِ الْمَرْأَةُ فَأَخَذَهَا الطَّلُقُ فَذَهَبَتْ إِلَى بَعْضِ الدُّورِ فَوَلَدَتْ غُلَامًا فَاسْتَهَلَّ الْغُلَامُ ثُمَّ مَاتَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ رَوْعَةِ الْمَرْأَةِ وَ مِنْ مَوْتِ الْغُلَامِ (مَا شَاءَ اللَّهُ) فَقَالَ لَهُ بَعْضُ جُلَسَائِهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا عَلَيْكَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ وَ قَالَ بَعْضُهُمْ وَ مَا هَذَا قَالَ سَلُّوا أَبَا الْحَسَنِ ع فَقَالَ لَهُمْ أَبُو الْحَسَنِ ع لَيْسَ كُنْتُمْ اجْتَهَدْتُمْ مَا أَصَبْتُمْ وَ لَيْسَ كُنْتُمْ بِرَأْيِكُمْ قُلْتُمْ لَقَدْ أَخْطَأْتُمْ ثُمَّ قَالَ عَلَيْكَ دِيَةُ الصَّبِيِّ (وسائل ٢٩ص ٢٦٨)

و اما الثانى فالروايه فى نقل المفيد:

رَوَوْا أَنَّهُ اسْتَدْعَى امْرَأَةً تَتَحَدَّثُ عِنْدَهَا الرِّجَالُ فَلَمَّا جَاءَهَا رُسُلُهُ فَرَعَتْ وَ ارْتَاعَتْ وَ خَرَجَتْ مَعَهُمْ فَأَمْلَصَتْ وَ وَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ وَلَدُهَا يَسْتَهْلُ ثُمَّ مَاتَ فَبَلَغَ عُمَرُ ذَلِكَ فَجَمَعَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَ وَ سَأَلَهُمْ عَنِ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا بِأَجْمَعِهِمْ نَرَاكَ مُؤَدِّبًا وَ لَمْ تُرِدْ إِلَّا خَيْرًا وَ لَا شَيْءَ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ وَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ مَا عِنْدَكَ فِي هَذَا يَا أَبَا الْحَسَنِ قَالَ قَدْ سَمِعْتُ مَا قَالُوا قَالَ فَمَا تَقُولُ أَنْتَ قَالَ قَدْ قَالَ الْقَوْمُ مَا سَمِعْتُ قَالَ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَتَقُولَنَّ مَا عِنْدَكَ قَالَ إِنْ كَانَ الْقَوْمُ قَارِبُوكَ فَقَدْ **غَشُوكَ** وَ إِنْ كَانُوا ارْتَأَوْا فَقَدْ فَصَرُوا الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَتِكَ لِأَنَّ قَتْلَ الصَّبِيِّ خَطَأٌ تَعَلَّقَ بِكَ فَقَالَ أَنْتَ وَ اللَّهُ نَصَحْتَنِي مِنْ بَيْنِهِمْ وَ اللَّهُ لَا تَبْرَحُ حَتَّى تُجْزِيَ الدِّيَةَ عَلَى بَنِي عَدِي فَفَعَلَ ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع (ارشاد اص ٢٠٥)

و الروايه بنقل الكلينى مسنده و موثقه و ظاهرها ضمان الحاكم فاما يكون من الخطاء المحض فعلى العاقله او شبه عمد فعليه و فى ماله الا ان اعراض الشيخ و اكثر الاصحاب عنها و الفتوى بمؤدى موثقه ابى مريم الانصارى من جانب و كون الحكم فى الروايه على حاكم ليس له اهليه الحكم فخطائه على نفسه اوجب الذهاب الى عليه المشهور من كون الدية يؤدى من بيت المال